الانقسامات الطائفية في الوطن العربي وآثارها المستقبلية

د.طه جابر العلواني

تمهيد:

اشتدت«الأزمة الطائفية» في العراق، وصارت تُؤذن بشرٍّ خطير مستطير بعد تبادل نسف الأضرحة وهدم المساجد. وهذا الخطر لن يقتصر على العراق -وحده- بل يتهدد العالم الإسلاميَّ -كلَّه- وبخاصَّة منطقة الخليج وإيران وسوريا ولبنان، وما تركيا وغيرها من ذلك ببعيد، فكل هذه الأقطار فيها تنوُّع طائفي إضافة إلى أنواع أخرى من التنوع. والمعالجات القائمة على ردود الأفعال السريعة لن تُغني عن الأمَّة شيئًا، ولن تُوقف هذا الخطر؛ ولذلك فإنني أفضِّل أن أبدأ بمناقشة «المفاهيم الأساسية» ذات العلاقة بهذه الأشكالية المدمِّرة، فأقول وبالله التوفيق:

إن هذه الورقة إنَّما أُعدَّت لتُثير إشكالات، لا لتُقدِّم إجابات جاهزة أو رأي فرديٍّ، ولتدفع للقلق لا لتدعو إلى الاستقرار الفكريِّ والاستكانة العقليَّة؛ وذلك لأنَّ موضوعات «الطائفيَّة والوطن العربي والمستقبل» من أكثر الموضوعات المصيريَّة حساسيَّة في حياة هذا الجيل من أبناء الأمَّة، ومن أشدِّها خطورة وتأثيرًا على مستقبل الكيان الإسلاميِّ العربيِّ من حيث الوجود والهُويَّة، فإن لم تتم معالجة هذه القضايا بصورة رصينة جذريَّة وطويلة المدى فقد يفقد الكيان الإسلاميُّ العربيُّ أحد أهم أمرين: إما وجوده -لا سمح الله- أو هُويَّته، بحيث يصبح وجودًا غابرًا في الزمان والتاريخ وليس في المكان الجغرافيِّ والاجتماعي الإنسانيِّ.

وفي هذه المحاولة سنعمد إلى إثارة مجموعة من نقاط -أو رؤوس أقلام- ينبغي أن تتضافر جهودنا جميعًا للإسهام في إنضاجها، وإشاعتها، واستدعاء النقاش والفحص والحوار والتدقيق حولها، حتى تنتقل الأفكار المطروحة من إطار البحث الأكاديمي إلى نوع من التداول الثقافي، لعلَّها بعد ذلك تصبح جزءًا من ثقافة المجتمع التي تحدد سلوكه وتؤثر فيه.

وأهم هذه القضايا التي نودُّ التركيز عليها في هذا السياق ما يلي:

أولا- الإشكالات المفاهيميَّة:

لعلَّ موضوع «الطائفيَّة» واحد من الموضوعات التي شهدت نوعًا من الخلط المفاهيميّ والتداخل في المعاني والاصطلاحات الذي لم يزدها إلا غموضًا. وقد دفع ذلك إلى تأزيمها، بل تفجيرها. فعند هذا الموضوع -موضوع الطائفيَّة- تتداعى المصادر والأطر المرجعيَّة، وتتزاحم إلى حدِّ التناقض والتقاطع: فنجد الخبرة التاريخيَّة للكيان العربيِّ -في العصور الإسلاميّة المختلفة- وطرائق فهمها وبنائها لتلك المفاهيم خبرة لها إطارها، وهي تختلف عن خبرة العربيِّ قبل الإسلام، ودلالات هذه المفاهيم في ذهنه، وهو يتناول كلمة «طائفة» وما يتصل بمادتها اللُّغويَّة. وكذلك الخبرة الأوربية -في عصورها المتعددة- جعلت لها إطارها الخاص، خصوصًا ما قبل نشأة الدولة القوميَّة، وهي خبرة تختلف -كذلك- عن الخبرة العربيَّة في المرحلتين. وكل تلك الخبرات قد أسهمت -بدور أو بآخر- في ازدياد الالتباس وتراكم الغيوم حول هذا المفهوم حتى لا نكاد نصيب من الحقيقة التي يقوم مفهوم «الطائفيَّة» خاصَّة عليها شيئًا يُذكر.

وفي سبيل توضيح حقيقة هذا المفهوم لابد من ممارسة عمليَّة نقد وتفكيك للبنية المفاهيميَّة التي يُمثل مفهوم «الطائفيَّة» جزءًا منها وأحد أركانها.

١- الطائفة-الطائفيَّة:

مفهوم «الطائفية» مفهوم مشتقٌّ من جذر متحرك، فهو مأخوذ من «طاف يطوف طوافًا، فهو طائف» فالبناء اللفظيّ يحمل معنى تحرُّك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه، بل يتحرك في إطاره، وربَّما لصالحه:.﴿فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُواْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة:١٢٢). وهو -أيضًا- مفهوم يُشير إلى عدد قليل من البشر؛ إذ لا يتجاوز -لغةً- الألف من الأفراد، ومن ثَمَّ فإنَّ هذا المفهوم -في جوهره- يتضمن فكرة الأقليَّة العدديَّة الصغيرة المتحركة في إطار الكل، المشدودة إليه، بغضِّ النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها... إلخ، فهو مفهوم كميٌّ عدديٌّ لا غير؛ لذلك ظلَّ اللَّفظ يُستخدم ليُشير إلى كيانات مختلفة متعددة في خصائصها، ولكن القاسم المشترك بينها هو القلة العدديَّة، فقد أُطلق على حَمَلَةِ المقالات أو الآراء -نسبة إلى ما كانت الأكثرية تتبنَّاه- «طوائف»؛ مثل طائفة المعتزلة والمرجئة وطائفة الشيعة؛ ثم لـمّا حدثت مقالات انقسمت حولها هذه الطوائف في داخلها سُمِّيت بطوائف -أيضًا- مثل «الإماميَّة والزيديَّة»

ونحوها، ثم انقسمت هذه بدورها إلى مجموعات أقلّ سُمِّيت «طوائف» كذلك. ولم يبرز هذا المفهوم -باعتباره إشكاليَّة أو أزمة- إلا في القرنين الأخيرين خاصَّة، وذلك تحت تأثير عوامل داخليَّة وخارجية في ظرف تاريخيٍّ معيَّن، ساعد على إحداث نوع من التطابق بين الأمراض الداخليّة والمؤثِّرات الخارجيّة، فالعربيّ تعامل مع اليهودية والمسيحية والإسلام تعامله مع اختلافاتٍ اعتقاديَّة لا تعني المفاصلة والعداء، أو تهديد وحدة الكيان والخروج عنه، أو محاولة الانتماء لكيان آخر خارجه، أو السعي للانفصال عنه فقط بحجَّة الاختلاف في العقيدة، ومن أقدم النصوص العربيَّة الإسلاميَّة في هذا المجال «وثيقة المدينة».

تلك الانقسامات التي أشرنا إليها كانت أبرز الانقسامات التي شهدها التطور التاريخيُّ العربيُّ إلى ما قبل الحملة الفرنسيَّة على مصر والشام، وكما بيَّن لنا التاريخ لم تكن هذه الانقسامات عناصر تهديد لوحدة الكيان العربي، أو مبرِّرًا للتمايز والانفصال والتمزُّق بين أبنائه، أو وسيلة للاختراق من قِبل الآخر، فالمسيحيُّون العرب لم يُعلنوا -على سبيل المثال- مناصرة الصليبيِّين في حملاتهم على البلاد العربية، ولم يتحالفوا معهم حتى في لحظات انكسار المسلمين، ثم مُزج مفهوم «الطائفة» ذات المكوِّن العدديّ مع مفاهيم أخرى ذات مضمون فكريٍّ أو فلسفي أو عرقيٍّ أو مذهبيٍّ أو دينيٍّ، فتحوَّل إلى ما يُشبه «المصدر الصناعيّ» في لغتنا ليُفيد معنى «الفاعليَّة الخاصَّة بالأقليَّة» العدديَّة، والمنفصلة عن «فاعليَّة الأمَّة»، وبذلك أصبح مفهوم الطائفة يُستخدم بديلا لمفاهيم «الملة» و«العرق» و«الدين» التي كانت سائدة قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيم -جميعًا- في بيئة متأزِّمة فكريًّا وسياسيًّا، مأزومة ثقافيًّا، فأنتجت مفهوم «الطائفيَّة» باعتباره تعبيرًا عن حالة أزمة تعيشها مجتمعات عربية وإسلامية تكاد تكون شاملة لمجموع المحيط العربيِّ والإسلاميِّ كله؛ مثل لبنان والعراق واليمن وسوريا والسعودية ودول الخليج وإيران والباكستان وأفغانستان، حيث تحوَّل الجزء إلى كلٍّ والبعض إلى كيان مستقلٍّ، وأصبحت «الطائفية مذهبًا وأيديولوجية وهُويَّة» حلت محل الهُويّات الأخرى والانتماءآت الأعلى، بل وبدأت تتعالى عليها، وقد تُبدي الاستعداد للتقاطع معها، وأخذ موقعها، وإلغائها إذا اقتضى الأمر.

٢- الفرقة-المذهبية:

يُشير مفهوم «الفرقة» -أيضًا- إلى الدلالات العدديَّة، وإن كان يؤدي إلى معاني التفرق والانفصال دون تجاوز الجذور، كما أن معنى التفرقة فيه أكثر من الطائفيَّة، وعلى الرغم من ذلك استخدم مفهوم الفرقة -في الخبرة الحضاريَّة العربيَّة- للدلالة على معانٍ فكريَّة واعتقاديَّة ومذهبيَّة؛ فالمسيحية تنقسم إلى فرق وكذلك الإسلام، ومن ثَمَّ فهذا المفهوم لا يحمل أيَّة دلالات عرقيَّة أو دلالات تُعطي معنى التناقض الكليِّ أو الخلاف الشامل بين الفرق، حتى عند من يشترط -قبل ذلك- وحدة جامعة تظهر بعدها أنواع من التفرُّق.

إلا أنه في عصور الانحطاط الحضاريِّ تحوَّلت الفرق -أيضًا- إلى مذهبيَّات منفصلة متعارضة متعادية، خصوصًا بعد الصراع السلجوقيِّ البويهيِّ والصراع العثمانيِّ الصفويِّ الذي استمر قرابة ثلاثة قرون ونصف، فتحوَّلت الفرق إلى مذهبيَّات أو أيديولوجيَّات متناقضة تعمل على تجذير خلافاتها، بحيث لا يكون هناك مجال للتلاقي أو الوصال أو التفاعل والتحاور، وقد يُحل بعض الكاتبين مفهوم «الفرقة» محل «الطائفة» ويضفي عليها المعاني ذاتها.

٣- العرق-الشعوبيَّة:

لم تعرف «الثقافة العربية» حتى في العصر الجاهليِّ مفهوم العرق كأساس للوجود الاجتماعي، أو كمقاطع لتقسيم المجتمع، بل إن الهرميَّة القبليَّة، والافتخار بالنسب والأصل لم يربط برابطة الدم -وحدها- بل رُبط بعوامل أخرى تتعلق بالأمجاد والتواريخ والأيام والبطولات والقيم، مثل الكرم والشهامة والشجاعة... إلخ، وإلا لو كان العرق أساسيًّا لما كان تفرُّق القبائل العربيَّة وتصارعها فيما بينها أكثر من صراعها مع الأجناس الأخرى في فترات كثيرة.

وفي عصر الدولة الأمويَّة بدأت قيم «العرقيَّة» ومصطلحات «الشعوبيَّة» تصبح لغة متداولة لأسباب سياسيَّة، تعود في معظمها إلى الصراعات السياسيَّة، مثل تبنِّي الفرس للمذهب الشيعيِّ، واحتضانهم لآل البيت ومناصرتهم إيَّاهم، فاستخدام مصطلحات الشعوبيَّة والعرقيَّة والموالي... إلخ جاء في سياق محاولة هدم القاعدة الشعبية للمعارضة السياسية -آنذاك- ولم يلبث هذا الأمر طويلا، إذ سرعان ما جاءت الدولة العباسيَّة على أيدي من كان يُطلق عليهم «موالي وشعوبيين».

وبدأت بعدها مراحل من التاريخ -في هذه المنطقة- مارست جميع أعراق الأرض وأجناسها المعروفة الحكم فيه، وتداولت فيما بينها مواقع السيطرة والقيادة، بحيث لم يكن هناك عرق معين بقي منعزلا عن الفعل الاجتماعيّ والتفاعل والتداخل والذوبان في الكيان المشترك، إلى درجة يصعب معها تحديد أعراق العرب وأجناسهم من حيث اللّون أو الدم أو أيّ عناصر وراثيّة أخرى!!

٤- الدين-الملة:

الدين -في اللُّغات الساميَّة- منهاج شامل لجميع نواحي الحياة، فهو نظرة للعالم، ورؤية كليَّة، وخطط وأنظمة حياتيَّة مجتمعيَّة كليَّة. وحيث إنَّ المنطقة العربيَّة لم تشهد أديانًا -ذات نفوذ- غير الأديان السماويَّة فإنَّ وحدة المصدر لم تجعل قضيَّة الدين عنصرًا أساسيًّا في تقسيم المجتمع، أو تحديد علاقاته بصورة جوهريَّة، بل إنَّ «الفقه الإسلاميّ» تعامل في الأمور القليلة التي تعلَّقت بـ«أهل الذمة» وأحكامهم مع «نصارى العرب» بصورة تختلف عن تعامله مع «نصارى العجم»، ومن ثَمَّ اعْتُبِرَت الثقافة والمجتمع عنصرًا مؤثِّرًا حتى في مجال العلاقات الدينيَّة بين القطاعات الاجتماعيَّة المؤمنة بعقائد متعددة.

وانطلاقًا من أن أحد أوجه التفرقة بين «الدين والملة»: أن الدين يُنسب إلى الله -سبحانه وتعالى- والملة تُنسب إلى الرسول: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَذَا... ﴾ (الحج:٧٨)، وتأسيسًا على أنَّ الأديان السماوية أديان من عند الله -سبحانه وتعالى- فهي دين واحد في أصوله، هو التسليم لله -سبحانه وتعالى- والإسلام له، وهنا يأخذ مفهوم الإسلام صفة حالة وليس اسمًا لأتباع النبي محمد -صلى الله عليه وآله وسلم- لأنَّ كل الأديان السماويَّة قائمة على ضرورة إسلام الوجه لله؛ لذلك يطلق على اليهوديَّة والمسيحيَّة والإسلام «ملل»، فكل منها يُمثل «ملة» حيث هو تعبير عن مجموع بشريّ معتنق لهذا الدين أو متَّبع لهذا الرسول.

وهكذا جرى استخدام مفهوم «المِلَّة» في التراث العربي الإسلامي لفترة طويلة، إلى أن تداخلت عوامل متعددة للتأثير على البيئة الثقافية العربية، ودفعها إلى التعاطي غير المتوازن أو المتكافئ مع ثقافات واردة، بصورة أدَّت إلى تشوُّه «الثقافة العربية الإسلاميَّة المشتركة» وإيجاد نموذج ثقافيّ هجين؛ لا هو عربيّ أصيل ولا هو غير عربيّ بصورة كاملة.

٥- الأمة-القوميَّة-الوطن:

«الأمة» مفهوم معنويٌّ، تتجه دلالاته -كلها- على التأكيد على الروابط المعنويَّة؛ فتارة تكون تعبيرًا عن زمان أو عن شخص مثل: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ (النحل: ١٢٠) أي: تمثَّلت فيه القيم وتجسدت فيه كينونة اجتماعية كاملة، أو تكون تعبيرًا عن وجهة واتجاه ومقصد، فجميعها تُعطي معنى «الرابطة المعنويَّة الثقافيَّة الحضاريَّة»، وتُطْلَق على ذلك التجمع البشريِّ الذي يُمثِّل كيانًا ثقافيًا اجتماعيًا حضاريًا واحدًا، وينطلق نحو وجهة واحدة، متحركًا في أطر زمانيَّة معيَّنة تتلاقى فيها عناصر الزمان المختلفة، ماض وحاضر ومستقبل.

أما «القوميَّة» فتُطلق على تجمع بشريٍّ تربطه عناصر ماديَّة -أكثر منها معنويَّة- كالدم والمكان والخصائص المشتركة. وقد كان العرب يستخدمون لفظ القوم للتعبير عن مجموعة من الرجال:

وَمَا أَدْرِي وَلَسْتُ أَخال أدري *** أقوم آل حصن أم نساء

أما مفهوم «الوطن» فيُستخدم للتعبير عن مكان معيشة الإنسان المباشرة، فهو تلك البقعة التي يحيا فيها الإنسان ويشعر فيها بالانتماء للمكان، ولم تُعرف في الماضي؛ إذ كان المتداول -بدلا عنها- مفهوم «الدار»، وهو المفهوم الذي استعمله القرآن المجيد في آيات كثيرة، ومفهوم «الدار» هو المفهوم الأنسب من مفهوم «الوطن» في «المنظور الإسلامي»؛ فبالإضافة إلى «الاستعمال القرآنيّ» نجد مفهوم «الدار» أقرب إلى طبيعة وخصائص «الأمَّة المسلمة» وبخاصَّة «خاصيَّة الخروج» و«خاصيَّة العالميَّة»، فالأمَّة المسلمة أمَّة «مُخْرَجة» للناس لتكون نموذجًا ماثلا أمام البشريَّة، تستقطبها حول القيم التي تحملها من «التوحيد والتزكية والعمران»، وتلفت نظرَها مناهجُ الوصول إلى هذه القيم والمقاصد؛ من الإيمان بالله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحرِّي «الهدى» في كل تصرّف، والبحث عن «الحق» في سائر الظروف والأحوال.

و«العالميَّة» من الخصائص الثابتة لهذه الأمَّة، ومن لوازمها النظر إلى الأرض -كلّها- على أنَّها بيت واحد للإنسان أو للجنس البشريِّ، استُخلف فيه بعد أن خُلق منه، وكُلِّف بإعماره وإقامة «الحق والعدل» فيه، وما أبدع وأجمل وأدق تعبير رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلَّم- في قوله: «جُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا».

ومفهوم «الدار» يُعزِّز اتجاه النظر إلى الأرض -كلّها- نظرة متوازنة، تحول بين الإنسان وسلوك سبيلٍ إعمار ما يقطن فيه، وتخريب ماعداه، أو اللامبالاة فيما عدا موطنه أو الحيِّز الذي يعيش فيه، إلا إذا كانت له مصلحة محدَّدة في ذلك.

وفي فترة التفاعل الثقافي مع الغرب -أو الانفعال به إن صح التعبير- تداخلت هذه المفاهيم وارتبكت العلاقة بينها؛ فمفهوم NATION أو NATION-STATE أصبحا هما المحدِّد لمضامين تلك المفاهيم العربية الثلاثة، ومن ثَمَّ أخرجتها عن سياقها وفرَّغت محتواها، واستبدلته بمحتوى آخر، فلم تعد «الأمة» هي تلك الرابطة المعنويَّة، ولم يعد لفظ «القوم» يُطلق على مجموعة بشريَّة صغيرة، إنَّما أصبح هذان المفهومان يُستخدمان في المعاني التي أفرزتها الحركة القوميَّة التي قامت في أوربا لتوحيد الدول الأوربيَّة ولمِّ شتاتها، والتي أدَّت -في النهاية- إلى تجميع إقطاعيَّات ودويلات ومدن أوربيَّة في كيانات سياسيَّة موحَّدة، وقد أصبحت هذه المفاهيم في الاستخدام العربيِّ أداة للتفرُّق والتشرذم، فبعد تفكُّك الدولة العثمانيَّة تفكَّك العالم العربيُّ نفسه، ولم يزل سائرًا نحو مزيد من التفكُّك طبقًا لهذا الفهم لمفهوم «القومية الوطنية»... إلى الحد الذي صرنا نسمع فيه من يتحدَّث عن العيد القومي لقطر أو الإمارات أو البحرين أو العيد القومي لمدينة القاهرة... وعن الإنسان العراقي والقطري... والإنسان البحرينيِّ والمصري... إلخ.

٦- الشرق أوسطية:

إن مفهوم «الشرق» في ذاته يُعبِّر عن مركزيَّة معيَّنة؛ فالشرق وصفٌ لمكان متغيِّر طبقًا لموقع الواصف، فدائمًا هناك سؤال يثور: الشرق شرق، ولكن بالنسبة لِمَنْ؟ لأن ما يُطلق عليه الشرق قد يكون غربًا لطرف آخر، والشرق الأوسط إمعانٌ في المركزية، وتسمية لمنطقة معينة -أو إعادة تقسيم لها- طبقًا لمصالح المركز ورغباته وأهدافه، فما أُطلق عليه «الشرق الأوسط» لم يكن يشمل الدول العربيَّة جميعها، بل إنَّه أدخل فيها ما ليس منها وأخرج منها ما هو فيها، وهو -كذلك- مفهوم متغير طبقًا للزمان والاستراتيجية. فـ«دول المغرب العربيِّ» لم تكن جزءًا من الشرق الأوسط وأصبحت الآن مشمولة به، ودول وسط آسيا -بعد انهيار الاتحاد السوفييتي- تُثار الآن أطروحات لضمِّها إلى الشرق الأوسط... إلخ.

وخلاصة القول: إنَّ الشرق الأوسط مفهوم لقيط، استُخدم فقط لتفتيت الشعب العربيِّ وتمزيق داره، ولإضفاء شرعيَّة على الكيان الصهيونيِّ وإيجاد تبرير منطقي لوجوده فيه، ولفرض هذا الوجود على المنطقة -كلِّها- وضمِّها إليه، فمع أن المفهوم نفسه لا يعبر عن حقيقة جغرافيَّة واحدة، ولا عن حقيقة تاريخيَّة واحدة، ولا عن كيان بشريٍّ واحد، بل على العكس يُنبِّه إلى تنوُّع داخل كيان اجتماعيٍّ واحد. ومع ذلك أصرَّ مُنَظِّرُو «الشرق أوسطيَّة» على أن يؤكدوا على أن الشرق الأوسط مجتمع فسيفسائي مكوَّن من جزئيَّات متشرذمة عرقيًا ودينيًا وثقافيًا، وبناءً على ذلك يكون وجود إسرائيل فيه طبيعيًّا وتاريخيًّا بل وضروريًّا لإدخال قيم الليراليَّة والحداثة والديمقراطيَّة والنظام العالميِّ الجديد إلى منطقة تعذَّر عليها حتى الآن تبنِّي شيء من ذلك.

ومفهوم «الشرق الأوسط» تحوَّل من مفهوم يصف حقيقةً في الواقع إلى مفهوم يسعى لإيجاد وتشكيل حقيقة جديدة، وليُوجد -أيضًا- انتماءآت جديدة، وروابط جديدة، وهُوِيَّات جديدة، وأنماط علاقات جديدة غايتها القضاء على كيان مستقلٍّ -كان يُطلق عليه «الأمة العربية»- وإيجاد مبرِّر لوجود كيان غريب في قلبها.

ثانيًا: الأشكال التاريخية للانقسامات في الوطن العربي:

إنَّ النظرة الكلية لتاريخ الانقسامات في الوطن العربي تُبيِّن لنا أنَّ هناك مرحلتين مختلفتين في تاريخ الانقسامات في هذه الأمة.

أولاهما: مرحلة الانقسامات طبقًا لمفاعلات داخلية:

وهذه هي المرحلة الطبيعية التي تكوَّن خلالها الكيان العربي وتطوَّر، ومن ثَمَّ حدثت انقساماته الداخليَّة طبقًا لعوامل ذاتيَّة نابعة من داخله في مضمونها، تلقائيَّة في تأثيرها والتفاعل معها... وأهم هذه الانقسامات:

١- الانقسامات القبليَّة:

وهي انقسامات طبيعيَّة تلقائيَّة، تحدث بفعل امتداد الأسر وتوسُّعها، وتنشطر بفعل المصالح أو العداءات، ومن ثَمَّ تُعطي معنى التمايز -مع إبقاء عوامل التلاقي- في سياق المجتمع، والقبليَّة -في ذاتها- ليست بُعدًا سلبيًّا في المجتمع، ولكنَّ تحولها إلى هُويَّة وانتماء وتميُّز، وتمحور الفرد فيها وانغلاقه عليها يُشكل المعامل الخطير في الاجتماع البشريِّ؛ ولذلك

سعى الإسلام إلى إلغاء «القبليَّة» مع الإبقاء على القبيلة كوحدة اجتماعية، وكان ذلك معادلة دقيقة لا يمكن لغير الإسلام أن يحقِّقها.

٢- الانقسامات اللغويَّة:

شهد الكيان العربي تداخلات متعددة -في تاريخه الطويل- مع لغات أخرى متعددة، واستطاع في النهاية أن يُوجد «هُويَّة عربيَّة واحدة» في معناها اللغويِّ مع الإبقاء على اللُّغات الخاصة في إطارها الداخلي، أو التلاقح معها وتطعيمها بمفردات عربية، ولذلك نجد البربريَّ في شمال أفريقيا، والكردي في شمال العراق، أو النوبي في جنوب مصر يستخدمون العربيَّة إلى جانب لغاتهم المحليَّة؛ فالعربيَّة لغة الثقافة والحضارة والعلم، واللغة الخاصة هي أداة تفاعل فردي داخل الجماعة البشريَّة الموحَّدة. ولم تصبح تلك العلاقة -بين العربيَّة واللُّغات الخاصة- علاقة إشكاليَّة إلا مع المؤثِّرات الخارجيَّة للانقسامات، والتي سنعرض لها فيها بعد.

٣- الانقسامات المذهبية:

يُعتبر هذا النوع من الانقسامات تطورًا طبيعيًّا في أيِّ نسق معرفيٍّ، حيث لا يمكن أن يجتمع الناس على فكرة واحدة بصورة مطلقة، وحيث إنَّ التعدُّد الفكريَّ بين الناس طبيعيٌّ في مصدره، ووظيفيٌّ في غايته، لذلك كانت الانقسامات المذهبيَّة للأمة الإسلاميَّة -بصفة عامة- وفي الكيان العربي -بصفة خاصَّة- مسألة لا تقضي على الوحدة ولا تؤدي إلى التمزق أو التشرذم في ذاتها، وما لم تكن هناك مؤثِّرات خارجيَّة -تُعجِّل بالتمزق أو تسرِّع به- لا يكون لهذه الانقسامات تأثير سلبيٌّ.

٤- الانقسامات المللِيَّة:

وطبقًا لما سبق تأكيده في موضوع الانقسامات المذهبيَّة، فإنَّ الانقسامات إلى ملل -في إطار الإيمان بثوابت دينيَّة واحدة- كان أمرًا طبيعيًّا وتطورًا تلقائيًّا، ولم يكن سببًا للتمزُّق أو الانقسام والتشرذم.

وثانيهما: مرحلة الانقسامات طبقًا لمفاعلات خارجية:

تؤكد دائمًا أدبيات التكامل والاندماج المجتمعي والوطني على أن الانقسامات الاجتماعيَّة الطبيعيَّة، مثل: الانقسامات القبليَّة والإقليميَّة واللُّغويَّة والثقافيَّة والطبقيَّة، لا تشكِّل تهديدًا للمجتمع طالما ظلَّت دون تفعيل في وعي الجماعة، وطالما لم يتطابق محوران

للانقسام معًا، فالانقسام الإقليميُّ -مثلا- ما لم يمتزج معه نوع آخر من الانقسامات، مثل اللُّغة أو الدين أو الوضع الاقتصاديِّ، لا يُمثل تهديدًا لتكامل المجتمع واندماج مكوِّنات الأمة، فوجود مجموعة من دين معين في داخل مجتمع من دين آخر لا يمثِّل تهديدًا لتكامل المجتمع في ذاته، وإنما يظهر التهديد عندما تصبح هذه المجموعة ذات لغة مستقلة -أيضًا- أو تصبح مضطهدة سياسيًّا أو فقيرة اقتصاديًّا أو معزولة إقليميًّا؛ ولذلك ظلَّت الانقسامات الطبيعيَّة في الوطن العربيِّ دون تفعيل ودون تأثير حتى النصف الثاني من حياة الدولة العثمانية؛ ففي طور انحدارها وتدهورها سياسيًّا وحضاريًّا -حين بدأت تتطابق الانقسامات، وبدأ التعامل مع العرب كلهم كموضوع للحكم وكطرف أدنى، كما بدأ التعامل مع بعض الطوائف العربيَّة باعتبارها أقليَّات مورس ضدها نوع من الظلم، أو التمييز الذي أدَّى إلى تغذية شعورها بأنَّها مخالفة أو أنها جزء خارج المجتمع، أو أنَّ لها وضعًا سياسيًّا خاصًا... إلخ- كل تلك السياسات قد أدَّت إلى تفجير الشعور الطائفيِّ، ثم جاءت مرحلة النفوذ الأجنبيِّ وإدعاء الدول الأوربيَّة -الطامعة في ممتلكات الرجل المريض- أنَّها حامية لأقليَّات مسيحيَّة في الشرق العربيِّ، ثم كان الاستعمار والتقسيم، وتغذية عوامل وعناصر التفرُّق وتضخيمها ودفعها لتحتلَّ مقدِّمة الوعي الثقافيِّ العربيِّ، وكانت ذروة المشكلة في حلولها، من مثل الحلول القوميَّة التي بذرت «النزعة الذاتيَّة» لدى الكيان العربيِّ ضد الدولة العثمانيَّة، ولم تستطع أن توقف نمو الشعور القوميِّ -بمعانيه الذاتيَّة الخصوصيَّة الضيِّقة عند حدود العرب- بل نما هذا الشعور وتطوَّر داخل مكوِّنات الأمة العربية، وبدأت تُثار انتماءات أخرى، مثل: «الفرعونيَّة والفينيقيَّة والبربريَّة والمارونيَّة والقبطيَّة... إلخ»، وقد تمثَّلت عناصر تفجير الانقسامات -في هذه المرحلة- في القضايا التالية:

١- الأبعاد الدينيَّة:

سبق تحديد الخطوط العامة لمفهوم «الدين»، وخصوصًا في الأديان السماويَّة الثلاثة، حيث تعتبر جميع الأديان السماوية من حيث المصدر واحدة؛ كما أنها تشترك في كثير من الأساسيَّات التي تكاد تجعل منها دينًا موحَّدًا يرجع إلى أبي الأنبياء إبراهيم -عليه السلام- والحنيفية السمحاء التي جاء بها. لم يكن البعد الدينيُّ محورًا أساسيًّا في بناء المجتمع والتفاعل بين أبنائه اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، كما لم يكن الدين محورًا للاندماج والتكامل

الاجتماعيِّ، ولكن مع الممارسات العثمانيَّة في مرحلة انحدار الدولة، ومع تدخل القوى الأوربيَّة بصوره المختلفة بدأ الدين ينقلب إلى أيديولوجية دينيَّة تنفي الآخر، وتنعزل عنه بصورة أو بأخرى، فبدأت الدولة العثمانيَّة تعامل المسيحيِّين كأجانب لأسباب عديدة، واستغلت الدول الأوربية ذلك وادَّعت الحماية، واستجابت طائفة من المسيحيِّين ودعت إلى الانفصال، وفي نفس الوقت بدأت القوى السياسيَّة المنتمية إلى المجموع المسلم من العرب تدعو -أحيانًا- إلى رفض الدين وإخراجه من العمليَّة السياسيَّة، أو إلى هيمنة الدين بمفهومه اللَّاهوتيِّ المضيَّق على مجمل الحياة السياسيَّة، وقبل ذلك لم يكن هناك وجود لمثل هذه الإشكاليَّات في العقل العربيِّ بنفس الحدَّة والكيفيَّة، فلم يكن العقل العربي يقيم تطابقًا بين الدين والجنس أو الدين والقوميَّة، ولعلَّ تغلغل الثقافة اليهوديَّة الشفويَّة في إطار بعض جوانب الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة أدى إلى نوع من التطابق بين الدين والجنس واللُّغة، بحيث صار الإسلام لدى البعض مساويًا للعروبة وللعربيَّة، فقد كان العقل العربيُّ قبل ذلك يدرك الحدود والفوارق، ويعلم أنَّ الدين للبشريَّة، وأن اللغة أداة، والجنس ممتدٌّ متواصل، ولكلٍّ حدود ولكلٍّ حقوق، فحقوق «أبناء الرابطة اللُّغوية والمكانيَّة والعرقيَّة» لا تذوب فيها حقوق الرابطة الدينيَّة، وقد ظهر على مرِّ التاريخ كيف كان الاختيار عندما تعارضت الروابط، فلم ينحز المسيحيُّون العرب لأمثالهم في الدين من الأوربيِّين في الحروب الصليبيَّة، ولم يستقر حال المسلمين العرب مع ممارسات الدولة العثمانيَّة ضد بعض الطوائف المسيحيَّة، ولم يرتضوا ذلك منها، وكذلك ممارساتها ضد المذاهب والطوائف الإسلاميَّة لم تكن موضع رضى العرب عمومًا... إلخ.

٢- الأبعاد اللُّغويَّة:

اللُّغة أداة بيان ووسيلة للتواصل، ومعبر للحضارات ووعاء للثقافات، واللُّغة -أيضًا- كائن اجتماعيٌّ ينمو ويتطوَّر بنمو مجتمعه وتقدمه، ويتفاعل أبناء ذلك المجتمع مع عقل لغتهم وفلسفتها، واللُّغة العربيَّة أداة بيان العرب، حملت القرآن الكريم وارتقى بها وقعَّدها، وبه صارت لغة عالمية، فهي للعرب لسان حضارة وثقافة وفن وجمال، وهي للمسلم حاملة دين وعقيدة وتاريخ وفكر. ولم تكن قضية اللُّغة قضيَّة إشكاليَّة، فقد ظلَّت لغة الدواوين حتى عهد عبد الملك بن مروان تعمل بغير العربية، ومع تعريبها اتسع نطاق العربيَّة وخرجت من حيِّز

العرب باعتبارهم جنسًا وقومًا، والإسلام باعتباره دينًا، وصارت لغة حياة لكل من تمكَّن من التفكير بها واستخدامها، ومن ثَمَّ امتدت الأمة العربية، واتسع نطاقها، واستوعبت داخلها أجناسًا وعروقًا مختلفة، بحيث كانت العربيَّة هي الرابطة الوحيدة -آنذاك- التي قامت عليها وحدة الثقافة والحضارة -وليس وحدة اللغة- بوصفها لسانًا شكليًّا، فمن تكلَّم العربية صار عربيًّا دون أدنى التفات لعرقه أو لونه أو دينه، على عكس اللُّغات الأخرى، فمثلا -في العصور الحديثة- من دخل حيِّز اللُّغة الإنجليزيَّة لا يصبح إنجليزيًا، ومن تكلم الفرنسية وأتقنها حتى نافس أهلها لا يصبح فرنسيًّا، بل كان ولم يزل مستعمَرًا، متخلفًا، لا يمكن رفع شأنه أو إدراجه في حيِّز أبناء الحضارة الغالبة.

وقد انعكس الفكر الأوربي -الذي زاوج بين اللغة والعرق أو بين اللغة والدين- واعتبر أبناء اللغة الواحدة يُمثلون قومية واحدة، وبدأت تدخل حيِّز العالم العربي إشكاليَّات من نوع جديد لم تكن تُعهد في إطار الثقافة العربية قبل ذلك، حين صارت الدعوة إلى إحياء اللُّغات التي لم تكن في تاريخها مكتوبة ولم يكن لها دور في إبداع الثقافة أو بناء الحضارة، بل إن غالب أهلها لا يستطيعون الإلمام بها، وقد بلغت تلك الدعوة ذروتها إلى حدِّ استبدال الحرف العربيِّ وإحلال حروف لاتينيَّة محله، مثلما حدث في اللُّغة التركيَّة أو في لغات افريقية مثل السواحيليَّة أو الهوسا.

وهذه النزعة اللُّغوية لا تمثِّل بُعدًا طائفيًا، بل تمثِّل رغبة في التخلص من الثقافة العربية الإسلامية بفعل الهزيمة الحضاريَّة التي دخلت فيها الأمة منذ بداية القرن التاسع عشر، وإن كانت جذورها قد نبتت قبله. وقد ساعد المستعمر -من خلال نظم التعليم التي استطاع الهيمنة عليها بصورة مطلقة، ومن خلال الصحف والمجلات والبعثات- أن يجذِّر هذه الدعوات، وأن يُعطيها بعدًا جديدًا يتمثَّل في تهميش اللّغة العربيَّة وتهميش المؤسَّسات القائمة على تعليمها، والدعوة إلى ازدراء من يُمثلها -كما حدث في الأفلام والمسلسلات والمسرحيات- حتى صار معلِّم اللغة العربية أضحوكة العصر، وحتى صار من يتكلم العربية مثارًا للسخرية والاستهزاء.

٣- الأبعاد العرقيَّة:

لم تعرف المنطقة العربية مفهوم «النقاء العنصري» أو «نقاء العرق أو الجنس» أساسًا ومحورًا للتمايز الاجتماعي والسياسي، بل على العكس أدى تداخل الأجناس والأعراق وتزاوجها على مدى زمني طويل إلى سيولة عرقية وتداخل لا يمكن معه الفصل العرقيُّ الدقيق، كذلك مارست جميع الأعراق في المنطقة العربيَّة تداول القيادة والحكم، وتولَّت السلطة بحيث لم يكن لعرق واحد السيطرة والهيمنة المطلقة وللآخر الخضوع والاستذلال. ومن هنا لم يكن مفهوم «العرق» -بالمعنى العنصريِّ- من المعايير التي يمكن على أساسها بناء قوميَّة أو أمَّة. ولكن مع بروز النزعة الطورانيَّة في تركيا وبدء سياسة التتريك، ومع التأثير الغربيِّ -من خلال أدوات الاستعمار وسياساته- بدأت تبرز صور متعددة للتمايز العرقيِّ في الوطن العربي، سواء في ذلك بين المنتمين إلى عروق بربرية، أو كردية، أو تركمانيَّة، أو فارسيَّة أو غيرها.

كذلك أدى الاستخدام غير المنضبط لمفهوم «القوميَّة» إلى تداعيات جزئيَّة تسربت إلى بعض التكوينات الثقافيَّة اللُّغوية التي تدَّعي النقاء العرقيَّ، فعملت على توظيفها واستخدامها لتحقيق انفصالات طائفيَّة صغيرة تتجاوز الكيان العربيَّ، وتتخلص من الرابطة العربيَّة دون أن تحلَّ محلها رابطة كليَّة أخرى.

كذلك تم استخدام العرقيَّة بصورة مخالفة نتيجة لتزايد التركيز على العرق العربيِّ وجذوره وخصائصه... إلخ. وفي سبيل نقض الدعوة القوميَّة برزت اتجاهات إسلاميَّة ترفض الرابطة العرقيَّة العربيَّة لتتجاوزها إلى رابطة أكبر وهي الإسلام، فكان ردُّ الفعل واحدًا -سواء الطائفيُّ الجزئيُّ أم العقيديُّ الكليُّ- وكانت نتيجتها واحدة وهي نفي الرابطة العربيَّة وتجاوزها إما للأدنى أو للأكبر.

٤- الأبعاد الأيديولوجيَّة:

على الرغم من أن البيئة الفكريَّة العربيَّة -على مرِّ تاريخها- قد عرفت العديد من السجالات الفكرية والخلافات المذهبية والاعتقادية، إلا أنَّها لم تعرف مفهوم «الأيديولوجيا» بمدلولاته الفنِّيَّة، أي تلك الاتجاهات التي تشكِّل البيئة الفكريَّة المحكمة التي تتَّسم بقدر من الانفلات والتناقض مع الآخر، وتسعى للهيمنة والتطبيع من خلال مشروع سياسيٍّ عام، فقد دخلت هذه الأطر الفكريَّة إلى حيِّز الثقافة العربية مع ازدياد التواصل بالتيَّارات الفكريَّة الأوربيَّة، خصوصًا الاشتراكيَّة منها. فقد أدَّى تبنِّي بعض الأحزاب العربيَّة «للعقيدة الماركسيَّة»

إلى ظهور أطروحات مقصدها نفي الرابطة العربيَّة، وتجاوزها للأمميَّة الاشتراكية أو الشيوعية، وفي مقابل ذلك كان لتأثُّر بعض المفكرين المسلمين بعلماء شبه القارة الهنديَّة الأثر عينه، إذ لم ترتبط الدعوات الإصلاحيَّة الإسلاميَّة الأخيرة بالعربيَّة وبالعروبة -باعتبارها القاعدة الأساس للأمَّة الإسلاميَّة- مثلما كان الحال عند الاصلاحيِّين؛ أمثال الكواكبي ورشيد رضا ومحمد عبده والأفغاني، ومن سبقهم مثل محمد بن عبد الوهاب والألوسيُّون في العراق والشوكانيُّون في اليمن، وقبلهم ابن تيمية ومدرسته.

٥- الأبعاد النخبويَّة:

على الرغم من أن الانقسامات الاجتماعيَّة إلى طبقات أو شرائح مسألةٌ طبيعيَّة في كل المجتمعات الإنسانيَّة، وعلى الرغم من أنَّ المجتمع العربيَّ -طوال تاريخه- كان يعرف مفهوم «النخبة» أو «علية القوم» أو «أولي الأمر» أو «أهل الحل والعقد» ممثلة بمدارس العلماء وقادة أهل السيف وأهل القلم، إلا أن انفصال النخبة عن المجتمع مسألة حديثة لم تبرز إلا مع آثار نهضة محمد علي في مصر، حيث أدى ازدواج التعليم إلى بروز نخبة متعلمة أو مثقفة على الطريقة الغربيَّة، تختلف ثقافتها عن ثقافة عامة الأمة، بصورة تجعل من النخبة طائفة منفصلة عن الأمة، لها مصالحها وأهدافها وطموحاتها المستقلة، مما أدى إلى عدم تفاعل الجماهير مع المشروعات النخبويَّة التي طرحت في المرحلة الأخيرة.

تلك هي أهم الأشكال والخلفيَّات التاريخيَّة للانقسامات والانشطارات في الوطن العربيِّ، وتلك هي الصور المختلفة للطائفيَّة -بمعناها العام أو بمضمونها العام- فماذا عن المستقبل الذي هو جوهر بحثنا؟ وماذا علينا أن نفعل لصيانة هذا المستقبل، أو نُحدث التأثير الإيجابيَّ فيه، أو نوجهه الوجهة المطلوبة؟!

ثالثًا: الانقسامات الطائفيَّة العربيَّة من التجانس إلى التجاوز:

بادئ ذي بدء ينبغي التأكيد على أنَّ المستقبل بين أنظارنا عند التأمُّل الدقيق، ونحن في مقدورنا -الآن- أن نؤثِّر فيه ونتأثَّر به، سواء أدركنا ذلك أم لم ندرك، ومن ثَمَّ فإنَّ العناصر المشكِّلة للمستقبل هي أهم الظواهر التي نتفاعل معها الآن.

وبالنظر إلى مستقبل الطائفيَّة -في الوطن العربيِّ- نجد أنَّه يأخذ مسلكين مختلفين، أحدهما:

١ - دوافع التجاوز:

فهناك مجموعة من الدوافع التي تقود إلى التجاوز؛ أي تجاوز الوحدة إلى التشرذم، والهُوِيَّة العربية والإسلاميَّة إلى هُوِيَّات أخرى أصغر منها، أو جزئية منبثقة عنها، أو أكبر متجاوزة لها، مثل: الإسلامية التعميميَّة الرافضة للعروبة، أو الأمميَّة أو العالميَّة... وأهم هذه الدواعي:

أ- «مفهوم الشرق أوسطية» الذي بدأ يتحول من اصطلاح في علم السياسة، يصف منطقة معينة يُنظر إليها من موقع آخر، إلى حقيقة واقعة يتم الدفع -وبشدة- لتحقيقها في الواقع، من خلال ضغوط وطرائق سياسيَّة واقتصاديَّة وعسكريَّة وثقافيَّة تبلغ حدَّ القهر والفرض.

ب- الحلول المعروفة بـ«الأصوليَّة» أو «الماضويَّة» في إطار لاهوتيٍّ سكونيٍّ، وهي حلول تغيب عنها حقائق الواقع وإشكالاته، وتظن إمكان إعادة إنتاج الفترات التاريخيَّة المنصرمة، وتنكر «الصيرورة»، وتغرق في خيال رومانتيكي ليس له وجود في أرض الواقع، وفي نفس الوقت تجهل السريان الطبيعي للأشياء، والصيرورة التاريخيَّة وتأثيرها، وتحلم بأن «الرابطة الإسلاميَّة» قد تستغني عن أساس «الرابطة العربية» التي هي جوهر الأمة الإسلامية ومصدر نشأتها ووسيلة حمايتها والمحافظة عليها، فالأمة العربية هي القلب، وبدون القلب لا يستطيع الجسد الاستمرار في الحياة.

ج- العولمة... خصوصًا في تطورها المعاصر الداعي إلى تجاوز الخصوصيَّات والقضاء عليها، ونشر القيم الثقافية الغربيَّة على أساس أنَّها عالمية، ومن الداعي للتيقظ أنَّ اتجاهات العولمة بدأت تدخل العقل العربيَّ وتُعيد -بصورة مختلفة- اجترار وتكرار تلك الصراعات الفكريَّة التي عايشتها الساحة العربيَّة، خصوصًا مع الدعاة الأوَّلين لها، أمثال د. طه حسين وسلامة موسى ومن إليهما، حين بدأ الأول الدعوة إلى الانخراط في الحضارة اليونانيَّة على أساس أنَّها العالميَّة ومَنْ يرثها -أيضًا- يُعد وريث العالميَّة. وقد بدأت في الفترة الأخيرة حركة ملحوظة لإنشاء مراكز أبحاث في العالم العربيِّ تعمل معظمها على ترويض العقل العربيِّ المسلم ليُصبح مهيَّأً لقبول عملية التنازل عن الخصوصيَّات، وقبول فكرة الذوبان في العولمة، رغم إدراك هذه المراكز والقائمين عليها أن مضمون العولمة السائد اقتصاديٌّ استغلاليٌّ

وسياسيٌّ وعسكريٌّ يجعله أقرب إلى النزعات الامبراطوريَّة منه إلى اتجاهات العالميَّة التي يتطلع البشر إليها.

وهي غير «عالميتنا الإسلاميَّة العربيَّة» التي نُبشر بها، لننبه إلى المشترك بين بني الإنسان وكثرته بالنسبة للخاص في إطار من القيم المطلقة والنظرة الكليَّة للكون والإنسان والحياة.

د- المذهبية القومية... التي ترى إمكان تكرار التجربة الغربيَّة بكل ملابساتها وظروفها -من علمانيَّة وليراليَّة وغيرها- متجاهلة خصائص الكيان العربيِّ الإسلاميِّ الذاتيَّة، وتجربته التاريخيَّة التي لا يمكن أن تنفكَّ عن الإسلام حتى بالنسبة للمسيحيين العرب الذي يُمثلون جزءًا ثقافيًّا لا يتجزأ من حضارة إسلاميَّة لغير العرب.

هـ- تجذير الوطنيَّة الإقليميَّة... وترسيخها في العقل العربي المعاصر من خلال الدفع الفكريِّ والبحثيِّ، ومحاولة الحفر في جذور تاريخيَّة لكيانات قطريَّة مفتعلة -رسمتها خرائط المستعمر- لا أساس لها في خصائص الواقع، فنقرأ الآن عن تاريخ «دولة قطر» أو «الكويت» أو «الشعب البحريني» و«الثقافة العمانيَّة» و«الثقافة العراقيَّة» و«الثقافة السوريَّة»، والعودة إلى الجذور «الفرعونيّة والفينقيَّة والبابليَّة»، وكأن هناك جذورًا تاريخيَّة منفصلة لهذه الكيانات التي لا يمكن إيجاد صور تاريخيَّة لها خارج إطار النصف الثاني من القرن الحالي.

و- النخبويَّة... وتزايد انعزال النخبة العربية عن الجماهير، واتساع الشقة بينها بصورة تجعل كلا منهما يعيش في عالم مختلف عن الآخر بصورة شبه كاملة.

٢- مسالك التجانس:

تتعدد مسالك التجانس وتتسع، ويسهل التعامل معها؛ لأنَّ بقيَّة منها لم تزل كامنة في عقل الأمة وروحها، ومن ثَمَّ تصبح يسيرة الاستدعاء سريعة التأثير، وأهم هذه المسالك:

أ- التأكيد على «الهُوِيَّة الحضاريَّة للأمة العربيَّة» من خلال التأكيد على المشترك الثقافيِّ والحضاريِّ في تاريخ هذه الأمَّة، ومن خلال فصل الحضاريِّ عن العقيديِّ والمذهبيِّ.

ب- «الإصلاح الفكري والمعرفي» من خلال عمليَّات نقد وتفكيك لبنية الثقافة العربيَّة، وتحليلها بصورة تُحدد -وبدقة- مواطن الخلل وطرائق الإصلاح.

ج- التأكيد على «البعد الحضاري للإسلام» الذي مثَّل هُويَّة لمجموع الأمة العربية - مسلميها ومسيحييها- فهناك مسلمون غير عرب عرَّبهم الإسلام، وعرب غير مسلمين أسلمتهم العروبة.

د- التأكيد على أهمية «التفاعل الثقافي» بين الجماعات الثقافيَّة العربيَّة من مختلف التخصُّصات، وكذلك على أهمية «التفاعل الإعلاميِّ والفنيِّ».

هـ- تفعيل دور الجماهير ورفعه ليكون دورًا مؤثِّرًا ثم فاعلاً ثم أساسيًّا في إعادة بناء الكيان العربيِّ الواحد، باعتباره مرحلة ضرورية لإعادة بناء الأمة المسلمة.

و- إعادة بناء مؤسسات الأمة -سواء الاقتصاديَّة أو السياسيَّة أو الثقافيَّة أو غيرها- من خلال تكوين أطر اجتماعيَّة مفتوحة نابعة من أدنى، لا من خلال مؤسَّسات شكليَّة تضعها حكومات لأغراض استهلاكيَّة.

ز- إعادة بناء العلاقة مع الأطراف التي تأثَّرت باتجاهات تجاوز «وحدة الأمة» من طوائف وعناصر تمثِّل أجزاءً من هذا الكيان الواحد بكل الوسائل والمداخل الممكنة، ولعلَّ منها تفعيل ما عرف بـ«التقريب بين المذاهب»، وهو مدخل يحتاج إلى أن يُعاد تقديمه وبلورته، ووضع الآليَّات والأدوات الكفيلة بإخراجه من دوائر «الأماني والشعارات» إلى دائرة «الفاعليَّة والحركة»، فإنَّ من المؤسف أن ترى كثيرًا من فصائل المسلمين وقياداتهم يشتدُّ إقبالها على الانفتاح على حضارات وثقافات وأديان مغايرة؛ ولا نجد لديها إقبالا مماثلا على إيجاد مجالات جادة للحوار الداخليِّ لإعادة ترتيب «البيت المسلم» وتضييق شُقَّة الخلاف بين المسلمين أنفسهم بكل فئاتهم وطوائفهم ومدارسهم الفكريَّة وحركاتهم الاجتماعيَّة والسياسيَّة قبل «أن يقع القول عليهم».

إنَّ عوامل الفرقة قد تعدَّدت وتنوَّعت، وأخذت تتغذَّى بوسائل كثيرة، منها ما ذكرنا ومنها ما لم نذكر؛ ولذلك فإنَّ الغَيارى من أبناء هذه الأمَّة -وخاصَّة رجال الفكر والرأي والقيادات الاجتماعيَّة والسياسيَّة- مطالبون -كافَّة- بالعمل على تتبُّع منابع «الطائفيَّة والتمزُّق»، ومحاولة إنقاذ الأمة منها ومن آثارها المدمِّرة.

فهناك منابع فُرقة تغذِّيها الاختلافات السياسيَّة، والفُرقة السائدة بين الحكومات والحكَّام، وهي فرقة لم تستطع النداءات والشعارات و«لقاءات القمم» إنهاءها، أو التخفيف

منها، كما أخفقت المنظَّمات الإقليميَّة -على اختلافها- في تحجيمها، فضلا عن إغلاق منابعها وروافدها التي تشتدُّ فاعليَّتها لتكون حائلا كثيفًا يحول دون اجتماع الكلمة، أو تجميع الطاقات وتوحيد المواقف تجاه القضايا الكبرى التي تتصل بمصيرها ومستقبلها، بل إن هذه الاختلافات جعلت بعض هذه الأنظمة تدعو الأجنبيَّ إلى التدخل لحمايتها من أختها وجارتها، لمساعدتها على الاستقلال عنها، ومنعها من التدُّخل فيما تعتبره من خاصة شؤونها. وقد عجزت القيادات والمنظَّمات الإقليميَّة وغيرها على حمل هذه الحكومات على تحقيق الحد الأدنى من التنسيق بينها في الاقتصاد وفي السياسة بصورة خاصَّة، وفي كل ما يتصل بها من شؤون وشجون.

ومن الصعب أن نطالب «الشعوب المرهقة الممزَّقة» بأن تفعل شيئًا لحمل القيادات السياسيَّة على التلاقي، وإزالة أسباب الطائفيَّة والتمزُّق؛ لأن جلَّ العوامل السالفة الذكر انعكست على مشاعر الشعوب، وتمثَّلت في فُرقة بين أبناء الأمَّة على محاور عديدة، منها العقدي والمذهبيُّ والسياسيُّ، والفقهيُّ والتنظيميُّ، وبذلك لم تعد لدى الأمَّة قدرة على التغلُّب على عوامل التفتُّت والتمزُّق، ولم تستطع أن تحقق أيَّ قدر من «الوحدة الثقافيَّة»، فالاختلافات التاريخيَّة الموروثة بين الشيعة والسنَّة، والخلافات بين السلفيَّة والصوفيَّة، وخلافات الحركات الإسلاميَّة، الاجتماعيَّة منها والسياسيَّة، كل هذه الخلافات وغيرها:

١- قد صادفت بيئة تخلُّف، وتعصُّب ومؤثرات خارجيَّة كثيرة، أدت إلى تحويلها إلى أزمات معقَّدة، لا مجرد اختلافات عاديَّة يمكن أن تعالج بالوسائل التقليديَّة لمعالجة الخلافات، بل إنَّها أحوج ما تكون لوسائل أخرى أكثر فاعليَّة.

يكون كل من الفِرَق على وعي تامٍّ بضرورة وجود الآخر له، وأنَّ عليه أن يقبله -كما هو- ويركِّز جهوده -كلَّها- في البحث عن المشتركات لتوسيع نطاق فاعليَّتها وتأثيرها... والحوار والجدل -بالتي هي أحسن- مع التصميم على عدم الرغبة في تغيير موقف الآخر.

٢- إن الجذور التاريخية لبعض أنواع الاختلافات قد تركت ثقافة وتراكمات تجعل عمليَّات اقتلاعها في غاية الصعوبة والتعقيد.

ولذلك فإن الحوار المطلوب لمعالجة ذلك سوف يكون طويلا، يقتضي كثيرًا من الصبر والأناة لاستيعاب تلك الخلافات وتجاوزها، والقرآن المجيد قد قدَّم محدّدًا منهاجيًّا هامًّا لهذا النوع من الخلافات بقوله تبارك وتعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ١٣٤).

٣- الوعي بكيفيَّات استغلال وتوظيف الخلافات لدى الأمّة -بمستوياتها المتعدِّدة- قد يُشكِّل شيئًا من الضمانات التي تساعد على تلافي تلك المحاولات الخبيثة، وعدم السماح لها بأن تنمو وتتفاقم.

٤- وكذلك الوعي بالواقع والحاضر والتحديات التي تواجه الأمَّة فيه.

وقد يكون من المفيد في إيجاد هذا النوع من الفقه:

أ-تشكيل هيئة دائمة من علماء الأمَّة تمثِّل فيها المذاهب الإسلاميَّة الثمانية القآئمة -حاليًا- في العالم الإسلاميّ، تتبعها مراكز بحوث دائمة، تقوم بمراجعة «تراث الأمَّة» في جميع فرقها ومذاهبها وطوائفها، والعمل على استبعاد ما هو مفرِّق من ذلك التراث، بعد إعداد ملخَّصات تفسيريَّة تُبيِّن كيف نشأ ذلك التراث المريض المفرِّق ومتى، ولماذا، وما هي الأسباب والعوامل التي أدَّت إلى إفراز ذلك التراث، وما هي أنواع الثقافات التي ارتبطت به، وكيف يمكن تنقيه بيئاتنا الثقافيَّة منها؟

ب-تحويل الملخَّصات والقراءات التفسيريَّة التحليليَّة لذلك التراث إلى مواد تعليميَّة وإعلاميَّة وتربويَّة، وذلك لوقاية أجيال الطالعة من الوقوع فيما وقع فيه من سبقها.

جـ-لابد لنا لتفعيل اتجاهات «الوحدة والتوحيد» بين مكونات أمتنا الإسلامية - ابتداء بالكيان العربي منها- اتخاذ «التأليف» منطلقًا أساسًا لذلك. و«مفهوم التأليف» مفهوم قرآنيٌّ ذو فاعليَّة حقيقيَّة وعمليَّة كبيرة، فهو أقوى بكثير من مفاهيم «التقريب أو الوحدة»، أولا لقرآنيَّته وما فيه من إعجاز، ثانيًا لأنَّه مفهوم يُراعي -بشكل غاية في الأهميَّة- جميع الخصوصيَّات، بل يُفعِّلها ليجعل منها جزءًا من وسائل التأليف بين القلوب وتجاوز أسباب التنافر، وإعطاء تلك الخصوصيَّات الفاعليَّة الإضافيَّة في إطار الكيان الواحد، كما أنَّه المنطلق الذي تكوَّنت أمتنا به في الماضي، وحفظت به كل مكوِّنات كيان هذه الأمة

الاجتماعيِّ على خصوصيَّاتها، وجعلت منها عناصر إيجابيَّة في جدليَّة التعارف بعد التآلف ثم التعاون.

تلك هي أهم النقاط التي تحتاج إلى إعمال عقل وتحاور مستمر، وبصورة دائمة ومفتوحة من جميع الخلفيَّات والمواقع بغية التعامل مع «الطائفية باعتبارها قضيَّة أمَّة» وليست مشكلة جماعة أو طائفة أو إقليم، وليوجد التيَّار الاجتماعيُّ الفاعل الذي يتجاوز بالأمَّة هذه الإشكالية نحتاج للأخذ بعدة أمور، منها:

١- لا بد لنا من العمل الدائم المستمر على تحجيم «الطائفيَّة السياسيَّة»، فهي «طائفيَّة انتهازيَّة مستغلَّة»، تعمل على توظيف كل ما يمكن أن يساعد قادتها على بلوغ طموحاتهم بقطع النظر عمَّا قد يؤدي إليه ذلك الطموح من مخاطر على حاضر الأمَّة ومستقبلها.

وإشاعة الوعي لدى فصائل الأمَّة بمخاطر «الطائفيَّة السياسيَّة» قد يساعد على عزل تلك العناصر التي تتبنى الطائفيَّة السياسيَّة، وتعمل على بثِّها وإنمائها بقطع النظر عن الوسائل التي تستخدمها في ذلك، والآثار المدمرة لها.

٢- نحن أحوج ما نكون إلى إعادة بناء «الوعي بالأمَّة» من منطلق «التأليف» الذي ذكرناه آنفًا.

٣- بناء «الوعي بالتعدُّديَّة» في سائر المستويات حتى يصبح هذا الوعي جزءًا من النسيج الفكريِّ والثقافيِّ لسائر أبناء الأمَّة.

٤- ويمكن أن نحقق ذلك بإشاعة «المبادئ الأساسيَّة للتعدُّديَّة»، فـ«التعدُّديَّة» التي تعني أساسًا «التنوُّع» يمكن أن تؤدي إلى أحد أمرين: إمَّا الاختلاف الذي يؤدي إلى التكامل أو الاختلاف الذي يؤدي إلى التناقض؛ إن وقوع التنوُّع والاختلاف أمرٌ طبيعيٌّ، بل هو قاعدة في التركيب الكونيِّ تقرُّها طبائع المخلوقات، ولكن «فلسفة الاختلاف» تتباين عند النظر في البيان الإلهيِّ لهذه القاعدة الطبيعيَّة والطرح البشريِّ الوضعيِّ.

والقرآن قد بيَّن الوحي الإلهيَّ والمؤشِّرات التي أوضح بها «التعدُّد والتنوُّع» والهداية التي أرشدنا إليها لاستيعاب «التعدُّد والتنوُّع» باتجاه تجاوزه إلى «التأليف»، ثم الوحدة والتكامل في إطار التعارف، والوعي بأبعاد التعاون.

ولعلَّ من المفيد -هنا- أن نطرح على أنفسنا سؤالا: هل بنى الله الكون على أساس الوحدة أو على أساس التعدُّد والتنوُّع؟

ويجيب القرآن الكريم: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ (سورة الروم:٢٢). ويقول: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ* وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (فاطر:٢٧-٢٨) ولقائل أن يقول: إن هذه الآيات -كلّها- في التنوُّع والتعدُّد الطبيعيِّ، وفي سنَّة الخلق الطبيعيِّ، فماذا عن الإنسان؟

والجواب:

١- إن الإنسان ابن الطبيعة، غير منفصل عنها، ولتفصيل ذلك مجال آخر سوف نأتي إليه إن شاء الله.

٢- إن الخالق البارئ المصوِّر -سبحانه- قد قال في بيان «التنوُّع والتعدُّد» النفسيِّ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (الشورى:٨) ثم أكد -سبحانه- ذلك بقوله: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الحج:٦٧).

ثم يذهب القرآن المجيد إلى أبعد من ذلك ليَبْسِط نوعًا من الحماية لأهل الشرك من الإكراه عن التحول عنه ليخاطب الرسول الكريم -صلى الله عليه وآله وسلّم- بقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس:٩٩).

فالقرآن المجيد -هنا- قد أصَّل «للتعدُّد والتنوُّع» في البناء الكونيِّ بحكم السنن الطبيعيَّة، كما أصَّل لذلك في البناء النفسيِّ والفكريِّ للبشر كذلك؛ لينبِّه «بفحوى الخطاب» إلى أن الإنسان ابن الطبيعة، فما يجرى عليها من سنن وقوانين في الجانب الطبيعيِّ قد يجرى عليه.

وهنا ينبغي أن نوجِّه لأنفسنا السؤال التالي: هل هذا التنوُّع والتعدُّد في البناء الكونيِّ، وفي الطبيعة البشريَّة يجري في طريق التناقض والتضادِّ أو باتجاه التكامل؟

من قال بالأول فكأنَّه يقول: إن الله قد خلق كونًا تعبث فيه الفوضى الطبيعيَّة والإنسانيَّة، وهذا محال، ومن قال بالثاني فإنَّه يحتاج إلى أن يبيِّن: كيف يؤدى هذا التنوُّع إلى التكامل؟

ولذلك نقول: إن مفهوم القرآن المجيد للتنوُّع الطبيعيِّ أنَّه يتجه إلى التسخير، فكل ما في البرِّ والبحر وما في الطبيعة من تنوع لمصلحة الإنسان، وهو جانب من جوانب إمكانات التسخير التي وضعها الله بين يديه، كما أن كل اختلاف بين الناس إنَّما هو بقصد «التعارف» المؤدي إلى «التآلف»، ثم تبادل الخبرات والمنافع وتحقيق «التعاون»؛ ولندرك ذلك تمام الإدراك فإنّنا بحاجة إلى تدبُّر الآيات التالية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاء مِّن نِّسَاء عَسَى أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ*يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ*يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:١١-١٣).

التوجُّه الوضعيُّ وجدليَّته:

لقد رأينا المداخل القرآنيَّة التي اتجهت بالتعدُّد والتنوُّع في الإنسان والطبيعة إلى:

١) إقرار التعدُّد والتأصيل له.

٢) ثم استيعابه واحتواؤه وتوظيفه لتحقيق مقاصد قرآنيَّة.

٣) ثم تجاوزه بترقيته وتنقيته من عوامل التناقض كما هو ظاهر في سورة الحجرات.

٤) ثم الاتجاه به نحو تحقيق التكامل ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود:١١٩)، وليس للاختلاف في ذاته.

أمَّا جدليَّة الوضعيَّة الماديَّة: فقد حوَّلت التعدُّد والتنوُّع إلى تناقض، وحوَّلت جدله؛ أي استبدلت تفاعله، إلى ديالكتك وصراع، وبذلك يبدو التناقض واضحًا بيِّنًا بين «الطرح الوضعيِّ، والتوجيه الإلهيِّ»، فمفهوم التعدُّديَّة الوضعيِّ يعتمد مجموعة من المفاهيم الخاطئة، فالاصطفاء الإلهيِّ لبني إسرائيل -في إطار التوجيه الإلهي- لا يحمل أي معنى للاصطفاء

والتمايز العرقيّ، بل هو اصطفاء لتحميل أمانة، والقيام بمسئوليَّة من شأن القيام بهما وأدائهما أن يجعل من ذلك الشعب نموذجًا يُحتذى ومثالا يُقتدى به، فلا يتعالى على الآخرين؛ بل يقوم بعمليَّات جذب واستقطاب بمختلف الوسائل، تشدُّ الآخرين إلى قيم الكتاب الذي أنزل على موسى لينعم الجميع بوارف ظلاله. وحين تنحرف الوضعيَّة لتجعل من ذلك الاصطفاء اصطفاءً عرقيًّا، بحيث يقول قائلهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاء اللّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ (المائدة:١٨) فذلك سوف يؤدي إلى التنابذ والصراع والتناقض؛ ولذلك فإن هذا الطرح -مع أسباب أخرى- قد أدَّى إلى ادعاء هتلر اصطفاء الشعب الألماني أو «الآريِّين» بصفة عامَّة، وإلى ادعاء أوروبا أنَّ شعوبها البيضاء متميزة على الشعوب الأفريقيَّة السوداء، وأنَّ الأبيض بدون أيَّة صفة أخرى متميِّز على الأسود بدون أيَّة صفة أخرى كذلك. وقرَّر مؤتمر برلين عام «١٨٨٤م» أن الشعوب الأفريقيَّة شعوب بدائيَّة وُجدت لغاية واحدة هي خدمة الرجل الأبيض فحسب، وعلى هذا صاروا يتعاملون على أساس أن الأبيض سيِّد الأسود.

أما الإسلام فأنَّه قد حرَّر الشرق والغرب من قبضة بيزنطة، وأعاد لأقباط مصر كرامتهم، وزاد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلَّم- على ذلك حين بنى علاقة صداقة وثيقة مع مقوقس مصر تُوِّجت بزواجه -عليه الصلاة والسلام- من مارية القبطيَّة، التي ولدت له إبراهيم، وقد أوصى بأهل مصر خيرًا ممّا جعل خلفاءه من بعده يعملون على تحرير مصر وشعبها، ويُعيدون لهم -جميعًا- حريتهم في أداء عباداتهم واختيار كنائسهم، وحرِّيتهم التامَّة في إدارة أراضيهم وممتلكاتهم دون جزية أو ضرائب، وكذلك فعلوا الشيء نفسه في الأراضي السوريَّة مع مبسوبي الكنسية السريانيَّة.

يقول «د.أدمون رباط» في مقدمته لكتاب د.جورج قرم «تعدُّد الأديان وأنظمة الحكم» ص١١:

"... لقد كانت الدولة الإسلاميَّة بلا ريب دولة دينيَّة، وكان طابعها الدينيُّ عميقًا وجوهريًّا بقدر ما كان طابع الإمبراطوريَّة البيزنطيَّة التي انتزعت منها القسم الأكبر من الشام... وكذلك الإمبراطوريَّة الساسانيَّة التي قضت عليها قضاءً مبرمًا، وكان الإسلام ركيزتها الأساسيَّة، والإيمان بالقرآن ورسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- الوثاق المتين الذي يشد أعضاءها بعضها إلى بعض، ولكن لأول مرَّة في التاريخ أمكن لدين موحَّد، حصريِّ النزعة،

وميَّال هو الآخر إلى الهيمنة، أن يجد الصيغة شبه السحريَّة التي تحثُّ السادة الجدد على التمسُّك بحبل المبدأ العظيم القائل بأنَّ: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة:٢٥٦) وعلى الاعتراف لغير معتنقيه بحقهم في الوجود باعتبارهم طوائف لها ملء الحريَّة في ممارسة معتقداتها وشعائرها العباديَّة الجماعيَّة بكل ألوانها".

إنَّ هناك إرثًا إسلاميًّا عربيًّا هائلا يمكن الاستفادة به وتوظيفه في بناء «ثقافة التعدُّد»، وضرورة قبول الإنسان الآخر، وتحقيق التعارف والتآلف والتعاون معه.

٥- إنَّ المحاولات التي تجري لإشعال حرب طائفيَّة في العراق يُهيىء لها البعضُ لتغمرَ فتنتُها ومآسيها منطقة الخليج بأكملها، لتمتد -لاسمح الله- بعد ذلك إلى المملكة السعودية واليمن، هذه المحاولات الخطيرة تقوم على أثافٍ ثلاثة:

أولاها: الطائفيَّة السياسيَّة وطرق توظيفها.

وثانيها: فقدان المرجعيَّة العقديَّة الحاكمة القادرة على رفع المظالم، وتحديد الحقوق والواجبات والالتزامات بين فئات الأمَّة، واستيعاب القوى المتنوعة في إطار نظام عادل قادر على إحداث نوع من الرضا والقناعة بعدالة ذلك التوزيع وكفاءته.

وثالثها: المؤثرات الخارجيَّة.

إنَّنا قد ورثنا تركة هائلة مليئة بالمؤثِّرات الطائفيَّة؛ ولذلك فإن علماء الأمَّة ومثقفيها، وأهل الرأي فيها مطالبون بالعمل على تفكيك ذلك التراث الطائفيِّ، والتخفف من تلك التركة المثقلة، ولتفكيك ذلك التراث آليَّات ومناهج نحتاج لتعليمها لأجيالنا الحاليَّة، وإعادة بناء الوعي بها، لعلَّ الله -تعالى- يُعين على تجاوز هذه المحن.

والله وليُّ التوفيق